نشرة دورية / السنة الأولى - العدد السابع - الثلاثاء ١٨ ذو القعدة ١٤٣٩ هـ - الموافق ٣١ يوليو ٢٠١٨ م

تيسير
Tayseer

لجنة حكومية تدعم القطاع الخاص لتحقيق الازدهار.

إجراءات **أسهل**،أعمال **أفضل**

www.tayseer.gov.sa

إصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية قريباً

اعتماد: منصة إلكترونية للخدمات المالية الحكومية

ثلاث مؤشرات إضافية في رادار «تيسير»

تيسير
Tayseer

إجراءات **أسهل.** أعمال **أفضل.**

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تقدم اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير»؛ لكم العدد السابع من النشرة الشهرية، ويتضمن هذا العدد أبرز فعاليات اللجنة خلال اجتماعاتها الدورية لشهر يوليو، بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمعوقات القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال ودعمه من خلال إشراك الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي.

كما ندعوكم إلى التعرف على أبرز إنجازات وإصلاحات اللجنة الفرعية «تعزيز أسس المنافسات الحكومية» ودورها الفعال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

لجنة «تيسير»:

- اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» التي تم تشكيلها بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/٩) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ.
- تعمل ١٩ لجنة فرعية تحت مظلة «تيسير» حيث تهتم كل لجنة بمجموعة من الإصلاحات والتوصيات لتحسين بيئة الأعمال في المملكة

أهدافنا :

١. تنفيذ الأوامر السامية والتوصيات والتوجيهات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.
٢. جعل المملكة من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.
٣. التحليل الدوري لإجراءات وخدمات الجهات الحكومية ورفع كفاءتها.
٤. زيادة فعالية التواصل في القطاع الخاص في المملكة وإشراكه في صنع القرار

توصيات «تيسير»:

نعمل على أكثر من ٣٠٠ مبادرة تهدف إلى تحسين بيئة وتحفيز القطاع الخاص في المملكة.

اللجان الفرعية في تيسير

- بدء وممارسة النشاط التجاري
- استخراج تراخيص البناء
- الحصول على الكهرباء
- كفاءة سوق العمل
- تسجيل الملكية
- الحصول على الائتمان
- دفع الضرائب
- التعليم والتدريب
- التجارة عبر الحدود
- إنفاذ العقود
- تعزيز أسس المنافسات الحكومية
- التسجيل العيني للعقار
- حماية أقلية المستثمرين وشفافية الانظمة
- تسوية حالات الإفلاس
- الإعلام ودعم اللجان
- تطوير السياسات الاستثمارية
- اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية
- الصناعة
- البنية التحتية

مؤشرات إضافية في رادار «تيسير» :

إن من الأهداف التي تسعى لتحقيقها «تيسير»، تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية. حيث تم خلال العام الماضي العمل على تحسين ترتيب المملكة في مؤشرين أساسيين هما، تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر التنافسية العالمية، والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وذلك حرصاً من «تيسير» على متابعة التقدم في تحسين بيئة الأعمال، وقد تم تحديد ثلاث مؤشرات ستعمل «تيسير» على متابعتها وتحسين ترتيب المملكة فيها، من خلال تنفيذ متطلباتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة.

المؤشرات التي تم إضافتها هي:

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI

هو مؤشر عبارة عن أداة مرجعية أنشأها البنك الدولي لمساعدة الدول على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال الخدمات اللوجستية التجارية، وما يمكن القيام به لتحسين أدائها؛ ويصدر البنك الدولي تقريره عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI مرة كل سنتين ويغطي ١٦٠ دولة، وللمؤشر دور فعال في تقييم كفاءة الخدمات اللوجستية في المملكة، وتوجيه الإصلاحات نحو تحسين الأداء. وبحسب المؤشر احتلت المملكة ترتيب 55 في عام ٢٠١٨.

المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية هو تقرير سنوي رائد حول القدرة التنافسية للدول، ويقوم المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بنشره منذ عام ١٩٨٩، كما يحدد التقرير أداء ٣٦ إقتصاداً بناءً على اكثر من ٣٦٠ معياراً لقياس جوانب مختلفة من القدرة التنافسية، وهناك ثلاثة أقسام رئيسية في الكتاب تمثلت في "تصنيف التنافسية، ملف التنافسي للدول، وجداول إحصائية"، حيث يستقي بياناته من البيانات الإحصائية واستطلاعات الرأي، بحيث يكون ثلثي البيانات من الإحصاءات الدولية والمحلية، والثلث الأخير من استطلاعات الرأي للإدارات التنفيذية، وقد أدرجت المملكة العربية السعودية رسمياً لأول مرة في التقرير العام الماضي ٢٠١٧، واحتلت المرتبة ٣٩ من بين 63 دولة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية عام ٢٠١٨.

مؤشر مدركات الفساد

هو مؤشر دولي لملاحظة مستوى الفساد، يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة ومدى الفساد، وهو أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ومنذ العام ١٩٩٥ يعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لمدى انتشار الفساد، من خلال تصنيف الدول وقياس مدى شفافيتها؛ ويتولى المؤشر تصنيف ١٨٠ دولة وإقليماً وفقاً لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استناداً إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين صفر و١٠٠ نقطة، حيث تمثل نقطة الصفر الدول (الأكثر فساداً)، في حين تمثل النقطة ١٠٠ الدول (الأكثر نزاهةً).

وانعكاساً لخطوات الإصلاح التي تشهدها المملكة على كافة الأصعدة، احتلت المملكة المركز 57 ضمن قائمة أفضل دول العالم في مؤشر مدركات الفساد، حيث تقدم ترتيب المملكة 5 مراكز كاملة، وذلك وفق التقرير الذي أصدرته المنظمة عن مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٧، كما تقدمت المملكة مركزاً واحداً لتحتل المركز الثالث على صعيد الدول العربية مقارنةً بتقرير العام الماضي.

اجتماعات «تيسير» مع القطاع الخاص:

اللجان الوطنية في مجلس الغرف السعودية

يستمر العمل على حل المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، لتوفير بيئة استثمارية محفزة، حيث عقدت «تيسير» اجتماع مع اللجنة الوطنية العقارية خلال شهر يوليو.

وخلال الفترة الماضية تم الاجتماع مع ١٢ لجنة من اللجان الوطنية لجمع معوقاتهم التي يواجهونها في بيئة الأعمال في المملكة، والعمل على إيجاد الحلول بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إذ تم تحويلها لمبادرات وتوصيات تعمل عليها لجان تيسير الفرعية.

وزارة المالية
Ministry of Finance

اعتماد
Etimad

منصة اعتماد

المنصة الإلكترونية المعتمدة
للخدمات المالية الحكومية

تعرف على #منصة_اعتماد

etimad.sa

تطوير وتشغيل:
ثقة
THIQAH

EtimadSA

وكيل وزارة المالية: نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد سيمنح أفضلية للمحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حوار مع رئيس لجنة تعزيز أسس المنافسات الحكومية

يتحدث الحوار حول طبيعة لجنة تعزيز أسس المنافسات الحكومية، وارتباطها بلجنة «تيسير»، ومنجزاتها المحققة، وعلاقتها بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، ومنصة (اعتماد) الرقمية، ونظام تصنيف المقاولين؛ حيث سيشاركنا الحوار سعادة الأستاذ أحمد الصويان رئيس اللجنة، والذي يعمل وكيلاً لشؤون التقنية والتطوير في وزارة المالية. فإلى التفاصيل:

1. بدايةً حدثنا عن لجنة تعزيز أسس المنافسات الحكومية؟ وما هو الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة؟

لجنة تعزيز أسس المنافسات الحكومية هي إحدى لجان «تيسير» الفرعية، وتقوم بعدد من المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى وتصنيف المملكة عالمياً كإحدى أفضل الوجهات لاستقطاب وتسهيل الأعمال، ويمثلها عدد من الأعضاء في عدة جهات حكومية ذات العلاقة كـ "وزارة المالية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحدة المحتوى المحلي، ووزارة الشؤون البلدية والقروية". فيما تنقسم أعمال اللجنة إلى ثلاثة محاور رئيسة، أولها يتركز بالتعديلات النظامية من خلال نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، والثاني يعمل على أتمتة الإجراءات من خلال منصة (اعتماد) الرقمية، والثالث يهدف إلى تطوير تصنيف المقاولين والموردين، من خلال نظام تصنيف المقاولين الجديد.

أما فيما يتعلق بأدوار اللجنة، هو ضمان وتعزيز مبادئ النزاهة، والشفافية، والمساءلة في جميع إجراءات المشتريات الحكومية، إضافة إلى دعم المحتوى المحلي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، القطاع الخاص، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وكذلك تقليص مدة إجراءات المنافسة الحكومية، دعم وتعزيز مفهوم التطبيق الجيد للحوكمة، إيصال الخدمات بمستوى جودة عالٍ، وزيادة نسبة الفعالية والمساءلة في أداء القطاع الحكومي؛ وبالتالي تحقيق أفضل قيمة للمال العام.

2. هل يمكن أن توضح للقارئ أبرز الإصلاحات والمنجزات التي تمت في محور تعزيز أسس المنافسات الحكومية؟

هنالك عدد من الإنجازات والمبادرات التي تحققت من خلال هذه اللجنة، أبرزها رفع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية المقترح للمقام السامي، وإطلاق منصة (اعتماد) الرقمية، وقد تم تسليم مسودة اللائحة التنفيذية لمعالي وزير المالية ومراجعتها مع بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما شملت الإنجازات أيضاً الإطلاق التجريبي لنظام تصنيف المقاولين، وخطة عمل للإطلاق الكامل في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨.

3. هل بالإمكان أن تحدثنا أكثر عن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد؟ وماهي أبرز ملامحه وأبرز اختلافاته عن النظام القديم؟

مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد هو امتداد لأهداف النظام الحالي، والذي يهدف إلى تحقيق كفاءة الإنفاق ومبدأ الشفافية، وتوفير معاملة عادلة للمتنافسين، وذلك تحقيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، حيث يكون التعامل مع الأشخاص المرخص لهم مزاولة الأعمال المطروحة مع منح أفضلية للمحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة و المتوسطة، مع تطوير الآليات والإجراءات، إذ يضمن النظام الجديد آليات تأهيل المقاولين والمتعهدين، طرق تقييم مطورة لتقييم العروض المقدمة تراعي الجوانب الفنية، المحتوى المحلي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنوع طرق إجراء المنافسة (المنافسة العامة، المنافسة المحدودة، المسابقة، المنافسة على مرحلتين وغيرها).

وشمل المشروع أيضاً إنشاء لجنة تنظر في تظلمات المتنافسين من إجراءات عملية المنافسة بما يحفظ حقوق المتنافسين، تعزيز الشفافية والتنافس، وحفظ المال العام. كما روعي في النظام المرونة والمدد الزمنية، وتقييم الأعمال، مما يحقق أعلى درجات الجودة في الأداء والرقابة بعد تنفيذها. كما يهدف المشروع الجديد إلى تحقيق أهداف النظام المتمثل في وحدة الشراء الاستراتيجي، ودورها في مراجعة الشروط والمواصفات، وتطوير الأعمال والاتفاقيات.

4. ماهي منصة (اعتماد) الرقمية؟ وما هو الدور الذي تقوم به؟

هي المنصة الإلكترونية المعتمدة لخدمات وزارة المالية التي تقدمها لمختلف الجهات الحكومية، والقطاع الخاص تمهيداً للتحول الرقمي لخدمات الوزارة المالية، ورفع الشفافية والكفاءة، حيث تتضمن المنصة العديد من الخدمات الأساسية مثل "إدارة الميزانية، إدارة المنافسات والمشتريات، إدارة العقود والتعميدات، وإدارة المدفوعات"، بالإضافة إلى إدارة الحقوق المالية للموظفين، فعلى سبيل المثال خدمة إدارة الميزانية توفر كل ما يخص ميزانية الجهة الحكومية بشكل لحظي ومباشر، مثل تبليغ وعرض ومناقلات الميزانية.

وبالنسبة لخدمة إدارة المنافسات والمشتريات فيتم طرح المنافسات وفحص العروض والترسية إلكترونياً، كما تمكن القطاع الخاص من الاطلاع على المنافسات استقبال الدعوات، شراء الكراسات، والتقديم عليها إلكترونياً.

ومن ضمن خدمات إدارة العقود والتعميدات، تسجيلها بشكل إلكتروني حتى يتم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهة الحكومية المعنية ووزارة المالية، وأيضاً خدمة إدارة المدفوعات حيث تمكن القطاع الخاص من تقديم مطالباتهم المالية الخاصة بمشاريعهم مع الجهات الحكومية مروراً بأوامر الصرف والدفع إلكترونياً، كما تتيح المنصة خدمة إدارة الحقوق المالية للموظفين بحيث يتم تمكِّين الجهات الحكومية من رفع طلبات أوامر الصرف والدفع لتعويضات العاملين إلكترونياً.

5. حدثنا ما هو نظام تطوير آلية تصنيف المقاولين؟ ومتى تتوقعون صدوره؟

الهدف الأساسي من مشروع تقديم خدمات استشارية لدراسة وتطوير نظام تصنيف المقاولين والمكاتب الاستشارية المطور ونظام تقييم الأداء المستمر والأرشفة الإلكترونية ودراسة المقابل المالي للتصنيف، هو تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية لوكالة تصنيف المقاولين بوزارة الشؤون البلدية والقروية، وهو "تطوير منظومة تصنيف المقاولين والشركات والمكاتب الاستشارية الهندسية"، والمبادرات المصاحبة لها التي وردت ضمن استراتيجية وزارة الشؤون البلدية والقروية المنبثقة من رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وينقسم المشروع إلى ثلاث مراحل على النحو التالي: الأولى (مرحلة المراجعة والتهيئة (،والثانية (التطبيق والتطوير)، والثالثة (التقرير النهائي وخطة التطوير المستمر).

تيسير
Tayseer

نعمل على أكثر من ٣٠٠ مبادرة تهدف إلى تحسين بيئة وتحفيز القطاع الخاص في المملكة.

إجراءات **أسهل**. أعمال **أفضل**.

وزارة المالية
Ministry of Finance

اعتماد
Etimad

منصة اعتماد

هي المنصة الإلكترونية المعتمدة للخدمات المالية الحكومية و التي تقدمها وزارة المالية لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، تحقيقاً للتحول الرقمي ورفع الشفافية والكفاءة.
وتقدم المنصة خمس خدمات أساسية:

إدارة الميزانية

توفير الخدمات الإلكترونية بكل ما يخص ميزانية الجهات الحكومية.

- تبليغ الميزانية
- عرض الميزانية
- مناقلات الميزانية
- تعزيز الميزانية (قريباً)
- تخطيط الميزانية (قريباً)

إدارة المنافسات والمشتريات

توفر الخدمة للجهات الحكومية طرح منافستها واستقبال وفحص العروض بالإضافة إلى الترسية، كما تمكن الخدمة أيضاً للقطاع الخاص الإطلاع على المنافسات واستقبال دعوات الشراء المباشر وشراء المنافسات والتقديم عليها إلكترونياً.

- طرح الكراسات
- شراء الكراسات
- تقديم العروض
- فحص العروض
- التقييم الفني
- الترسية

إدارة العقود والتعميدات

إدارة كل ما يتعلق بالعقود والتعميدات من أجل تسجيلها بشكل إلكتروني حتى الحصول على الموافقات اللازمة من الجهة الحكومية ووزارة المالية.

- تسجيل العقود /التعميدات
- إجازة العقود

إدارة المدفوعات

تمكن القطاع الخاص من تقديم مطالباتهم المالية الخاصة بمشاريعهم مع الجهات الحكومية مروراً بأوامر الصرف والدفع إلكترونياً.

- مطالبات مالية
- أوامر الصرف
- أوامر الدفع

إدارة الحقوق المالية للموظفين

تمكين الجهات الحكومية من رفع طلبات أوامر الصرف والدفع لتعويضات العاملين إلكترونياً.

- رفع الميسر
- أوامر الصرف
- أوامر الدفع

تطوير وتشغيل:
ثقة THIQAH

EtimadSA

نتطلع اليوم لتحسين إجراءات ممارسة الأعمال ورفع كفاءتها، فهذه الإصلاحات مجرد بداية، كن جزءا من التغيير وشاهد نمو وازدهار أعمالك في المملكة العربية السعودية.

مع أطيب التمنيات،

تيسير
Tayseer

زورونا

www.tayseer.gov.sa

نسعد باستقبال ملاحظاتكم واقتراحاتكم على البريد الإلكتروني

info@tayseer.gov.sa